قضاء الديوانية ١٩٢١
دراسة تاريخية وثائقية للواقع الاداري

أ.د. محمد هليل الجابري
كلية التربية / جامعة القادسية

تقديم

على مدى اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث وفي مرحلة مهمة من تاريخ الدولة العثمانية ، اضحى من المواقف القول ان التاثير العثماني الواضح على الواقع العراقي في مرحلة مبكرة من تاريخ العراق المعاصر ، ترك بصماته الواضحة في مجمل الحياة المختلفة و مجال الادارة العراقية بشكل خاص ، وعلى وفق رؤية منهجية حتمت تقسيما اداريا لمجمل الهيكل الاداري وملاكاً وظيفياً ، خلق نموذجاً هرمياً لضمان سير الادارة العراقية اشغل مراكز متفاوتة في مفاصل العيكل الاداري العام وسبغت عليه مسميات رسمية كانت لها اسهامات مؤثرة في مرافق الحياة العامة والسلم الاداري المحلي بشكل خاص .

ان اختيار قضاء الديوانية موضوع الورقة ينطلق من هذه السياقات الموضوعية التي جسدت انموذجا لواحدة من مراكز الادارة العراقية اغفلتها الدراسات التاريخية الحديثة واهملها المعنيون بتاريخ المدن العراقية عامة والفرات الوسط بشكل خاص على وفق مسوغات تفاوتت في تعددها وتحكمت فيها نظرات خاصة حتمتها ظروف بيئية واقرتها ثوابت جيبولوتيكية واعتبارات اجتماعية وسياسية على مستوى المرحلة التاريخية .

الوحدات الادارية :-

اقرت الترتيبات الادارية في مرحلة الانتداب البرطاني (١٩٢٠ – ١٩٣٢) وخلال وزارة عبد الرحمن النقيب الاولى (تشرين الاول ١٩٢٠– اب ١٩٢٢) ان يضم العراق عشرة الوية [١]

فيما عدا السليمانية التي حال وضعها السياسي الخاص دون ادراجها ضمن الوحدات الادارية العراقية . وحتم السياق الاداري المذكور ان يتم التعامل مع الديوانية والكوت واربيل بوصفها وحدات على مستوى أقضية ملحقة ببعض الالوية العراقية[٢]

ومن هذا المنطلق اضحى قضاء الديوانية واحدا من الاقضية في منطقة الفرات الاوسط التابعة الى لواء الحلة الذي يضم ثلاثة اقضية اخرى (ابو صخير ، وام البعرور (الشامية) ، الهندية) وناحيتي (المسيب والجربوعية (الهاشمية) [٣]

وقد حتم السياق الاداري العام للوحدات الادارية العراقية ان يضم قضاء الديوانية ثلاث نواحي وهي (الدغاراة ، عفك ، الرميثة) [٤] اضافة الى وحدات ادارية اصغر حجما يطلق على كل منا تسمية (شعبة) كان نصيب قضاء الديوانية منها ست شعب ثلاث منها (الشافعية ، المرادية ، العبرة) تتبع قضاء الديوانية بشكل مباشر واضحت شعبتا الفوار والبدير تابعة لناحية عفك فيما اضحت شعبتا الجلعة (سومر) تابعة لناحية الدغارة . [٥] وفي عام ١٩٢١ تم الارتقاء بشعبة (البدير) الى مرتبة ناحية وعهد اليها مراجعة مدير ناحية عفك في مخاطباته الرسمية لحين تعين مدير ناحية لها [٦] وفي كانون الاول من العام نفسه تم تعيين مدير ناحية لها [٧]

وهكذا اضحى قضاء الديوانية في اواخر عام ١٩٢١ يدير ووبشكل مباشر اربع نواحي (الدغارة ، عفك، البدير، الرميثة) اضافة الى شعبتي الشافعية والفوار [٨] بعد اجراء تغيريرات على تبعية بعض الشعب

هيكلية الادارة المحلية :-

فرضت سلطات الانتداب البريطانية سياقات ادارية معينة لضمان سير الادارة وتمكن الوجود البريطاني في العراق ، فاضحى تعيين مستشار برطاني في كل لواء ومعاون مستشار في كل قضاء سياقاً اداريا واضحاً في سير الادارة العراقية بوصفة بديلاً عن الادارة العسكرية بريطانية المباشرة في عهد الاحتلال (١٩١٤- ١٩٢٠) وفي جميع هذه الحالات سجلت الادارة المحلية ذات الصبغة العسكرية ظاهرة ملفتة حيث اعد الضباط السياسيون البريطانيون لتولي ادارة الالوية والاقضية بمساعدة موظفين عراقيين [٩]

ان الدلالات العملية لهذا الواقع الاداري الشمولي الذي اضحى فيه الميجر (تومسن) مستشارا في لواء الحلة [١٠] والكابتن (جغرس) معاون لمستشار اللواء في في اقضية الديوانية [١١] والشامية وابو صخير [١٢] حتم ان يتولى عدد من الموظفين العراقيين ادارة الوحدات الادارية المذكورة وهكذا اضحى علي جودة الايوبي الذي جرى تعينه منصرفا للواء الحلة في تشرين الاول عام ١٩٢١ [١٣] وصار شكري افندي قائمقام لقضاء الديوانية وجميل الراوي ثائمقام لقضاء ابو صخير [١٤]

ولقد حتمت الضرورة الادارية المتواضعة على مستوى المرحلة ان يضم مركز قضاء الديوانية دائرتين اساسيتين يديرهما عدد من كبار الموظفين المحليين . ومن هذا المنطلق اضحت الدائرة الاول (القائمقامية) تضم القائمام (شكري افندي) وكاتب التحريرات (مدير التحرير) (خليل بله) يساعده موظف اقل مرتبة (سعيد افندي) بوصفه (معاون كاتب التحريرات) فيما سجلت (مالية الديوانية) الدائرة الثانية في ديوان القائمقانية وضم ملاكها الوظيفي مدير المال

(عبد الوهاب افندي) ومعاون مدير المال (محمد افندي) اضافة الى امين الصندوق (محمد علي افندي) [١٥]

وكان من الطبيعي ان تؤشر التواحي التابعة نمطا وظيفيا مماثلا وان كان اقل شانا يقره الواقع المحلي ويفرضه تدرج السلم الاداري العام ، وهكذا اضحت كل وحدة ادارية من هذه النمط تضم مدير الناحية وكاتب لها وامتد هذا السياق الى الشعب التابعة بوصفها وحدات ادارية اصغر فتالف الملاك من مامور الشعبة و مأمور المال) وكاتب واحد فقط [١٦] وقد اقر هذا السياق احقية مأمور للشعبه في تولي مديرية الناحية وكالة عند غياب مدير الناحية [١٧]

ان المؤشرات المضافة لهذا السياق الاداري العام الذي اقر وضعا اداريا على هذه الشاكلة حتمت كادرا وظيفيا اقل شأنا قوامه عدد من القواسين (الفراشين) الذين تناسب عددهم مع اهمية الوحدة الادارية وموقعها في السلم الاداري المحلي وتاسيسا على ذلك اقتضى ان يضم مركز القضاء ستة قواسين ومركز الناحية اثنين فقط واضحى نصيب كل شعبة قواس واحد ليس غير [١٨]

ولئن دل هذا السياق الاداري العام على وجود (القولجية) الذين يتولون جباية المالية (الضرائب) من الاراضي الزراعية فان زيادة عددهم في الناحية والشعبة وقلة عددهم في مركز القضاء يوشر مسار مناقضا لعدد القواسين في كل وحدة ادارية ويعكس وضعا اقتصاديا يعتمد الزراعة اولاً ويؤشر حالة الاعتماد الاكبر على الوحدات الادارية الاصغر وهكذا اضحت ناحية الدغارة مع شعبته (الجلعة) تضم عشر قولجية وناحية الرميثة مع شعبتها ثمانية قولجية فيما ضم مركز قضاء الديوانية ستة قولجية فقط . [١٩]

الموهلات الوظيفية :- ان السياق الاداري العام الذي سجل فيه الموضفون المحليون ماضيا خدميا في اواخر العهد العثماني ومرحلة الاحتلال البريطاني يعكس حالة خدميا ادارية متطورة على مستوى المرحلة في وقت مبكر من تاريخ نشوء الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وقد عكست الالقاب الرسمية لغالبية الموظفين المحليين صفة الادارة المدنية التي تتوافق مع المرحلة الجديدة من تاريخ بناء الدولة المذكورة[٢٠]

ولئن عكس التقرير السنوي الذي رفعه قائمقام قضاء الديوانية الى متصرفية لواء الحلة في كانون الاول ١٩٢١ بشان موظفي القضاء مستوى متقدم في سير الجهاز الاداري ما دام يتضمن معلومات عن الماضي الوظيفي لجميع موظفي القضاء المستوى المتقدم في سير الجهاز الاداري مادام يتضمن معلومات عن الماضي الوظيفي لجميع موظفي القضاء وتقارير عن سلوكهم الشخصي وقابليتهم الادارية فان هذه التقارير التي كشفت عن حرص الادارة المحلية على

متابعة نشاط الموظفين دلت على قدرة موظفي القضاء على اداء اعمالهم وان سجلت فروقات نسبية في مستويات هذا الاداء [٢١] ، وهي فروقات حتمية يفرزها سياق الدوائر في اية دولة طوال مراحل التاريخ .

ان المؤشرات العملية لهذه الرؤية التاريخية الشاملة تهيا لها ان تستوعب هذا الواقع الاداري المحلي بوصفه انموذجا لواقع الادارة العراقية قدر لها ان تؤشر مساراً عاماً اضحى فيه تراكم الخبرة الادارية والتدرج الوظيفي معياراً اساسيا في اشغال الوظائف المحلية [٢٢] وبخاصة في قضاء من قبيل الديوانية الذي سجلت له احداث الامس القريب مواقف حاسمة خلال ثورة ١٩٢٠ العراقية [٢٣]

وهكذا فان الوظائف السابقة التي اشغلها مدير مال الديواية (عبد الوهاب افندي)الذي بدا حياته موظفا في مجلس ادارة ولاية بغداد ورقي الى باشكاتب المجلس ورئيس المجلس) ثم مستنطق ولاية ضبط المجلس في اواخر العهد العثماني ثم مدير مال بغداد ومدير مال قضاء الهندية في مرحلة الاحتلال البريطاني جعلت منه موظفا يمتلك خبرة تؤهله لتولي منصب مدير مالية قضاء الديوانية سنة ١٩٢١[٢٤]

وبضمن السياق نفسه اضحى مدير ناحية عفك (عبد العزيز افندي) واحد من مدراء النواحي المحليين الذين امتلكوا خبرة ادارية سابقة من خلال تدرجه في خمس عشرة وظيفة في العهد العثماني وثلاث وظائف في مرحلة الاحتلال البريطاني اخرها مهندس سداد ومامور ذرعة وكشف المحاصيل الشتوية في ابو غريب والكاظمية [٢٥]، وعلى مستوى الشعب كشفت تقارير الادارة المحلية عن سوابق وظيفية لماموري الشعب وبضمنهم مامور شعبة الرميثة الذي بدا حياته كاتباً لناحية المحاويل التابعة للواء الحلة وتدرج في ثلاث وظائف خلال العهد العثماني اضافة الى ثلاث اخرى في عهد الاحتلال البريطاني اخرها مامور شعبة الشافعية [٢٦]

ان الواقع التاريخي الذي اشر هذه الحالات الهامة من منطلقاتها الفردية والشمولية افرز حالة اخرى قدر لها ان تسهم في تعزيز واقع الجهاز الاداري في قضاء الديوانية . وعلى هذا الاساس يمكن تفسير مستوى المعلومات التي تتحدث عن تغيرات في الجهاز الاداري المحلي بداً من كانون الاول ١٩٢٠ حيث جرى تحويل لواء الديوانية الى قضاء تابع للواء الحلة حتى تشرين الاول ١٩٢١ حيث تم استكمال الجهاز الاداري المذكور من خلال الاستعانة ببدائل اخرى اشغلت وظائف سابقة . [٢٧]،على انه واحد من نتائج ثورة حزيران ١٩٢٠ العراقية وخطوة من الخطوات التي اسهمت فيها اول حكومة عراقية تاسست في تشرين الاول عام ١٩٢٠ .

وفي اتجاه اخر يقرره الواقع الاداري العام في قضاء الديوانية فرضتالبيئة العشائرية المحلية التي لا تميل الى التوظيف في الدوائر الحكومية وقلة عدد المتعلمين في قضاء الديوانية اعتماد عناصر من غير ابناء القضاء في اشغال الوظائف الرسمية .[٢٨]

وبشان القولجية فان الاهمية التي يوشرها وجودهم في مراكز الوحدات الادارية تطلبت سباكة شارات معدنية تعلق على صدورهم دون على كل منها تعبير (قولجي الديوانية) للتعريف بهم اولاً وتجنب حالات انتحال الوظيفة ثانيا [٢٩] غير ان تسكع القولجية في المقاهي المحلية للوحدات الادارية سجل ظاهرة بارزة تطلب الايعاز الى مدراء النواحي وماموري الشعب بمعاقبة المتغيبين منهم عن مراكز أعمالهم كل حسب منطقته .[٣٠]

الصلاحيات :-

وفي اتجاه اخر للاحداث يمكن تصور واقع الصلاحيات التي يمارسها قائمقام قضاء الديوانية ، بوصفه اعلى مسؤول عراقي محلي على انها واحدة من موشرات التنسيق الاداري ا لذي يخضع لضوابط معينة اقرتها تعليمات وزارة الداخلية العراقية التي منعت القائمقام من عزل او طرد المؤظف الذي يتقاضى راتبا شهريا قدره (١٠٠ ربية) (٧.٥٠٠ دينار) فاعلى دون مصادقة مستشار لوء الحلة ومعاون مستشار اللواء في قضاء الديوانية [٣١]، كما مانعت في نقل مامور الشعبة دون مصادقة وزارة الداخلية من خلال مستشار اللواء او معاونه في القضاء[٣٢]

ولئن دل هذا السياق الذي اعتمد الادارة المدنية دون العسكرية على محدودية صلاحيات القائمقام . الا انه منح احقيته في تولية مدير الناحية مهمة وكالة الناحية لحين تعيين مدير لها . [٣٣] واحقيقة في توكيل مديرية الناحية الى مامور شعبتهها (مامور المالية عند غياب مدير الناحية [٣٤] واحقيته في منح ماموري الشعب اجازه اعتيادية وتاشير انفكاكهم[٣٥]

وصلاحيته توبيخ الموظف المجاز بقطع نصف راتبه ولمدة شهر بعدة ايام من تاريخ نفاذ الاجازة واحقيته في ترقيم قيده بعد سبعة ايام من تاريخ نفاذ اجازته الثانية [٣٦] بما يخدم سير الادارة وسمعته الموظفين من بين واجباته الاساسية [٣٧]

ولئن منح معاون مستشار لواء الحلة في قضاء الديوانية صلاحيات نقل مامور الشعبة وتبادل مواقع ماموري الشعب [٣٨] وتعيين قولجية مركز قضاء الديوانية [٣٩] - فان تعيين قولجية وقواسي الوحدات الادارية التابعة من صلاحيات قائيمقان القضاء الذي يوعز – وبتوصية رئيس الوحدة الادارية – بتسليم بنادق القولجية وعتاداها شريطة تزويد القائمقامية بارقامها واسماء

القولجية الذين وزعت عليهم ،[٤٠] وفي جميع هذه الحالات فانه ليس بالضرورة ان يؤخذ القائمقام بكل طروحات رئيس الوحدة الادارية بمن فيهم مدير الناحية ومامور الشعبة .. [٤١]

وبضمن السياق نفسه حتم التسلسل الاداري المحلي في قضاء الديوانية ان يحتل مدير المالية موقعاً متقدما في تحديد الاجراءات الرسمية المحلية ما دام يمثل الجانب المالي في القضاء ويقرر الصرف والإنفاق وفق التخصيصات المالية السنوية ومن هذا المنطلق اضحت طلبات التعيين المقدمة الى قائمقام القضاء او الاعفاء من الوظيفة وايجاد بدائل مناسبة وقفاً على ما يبديه مدير مالية القضاء من من ملاحظات في اغلب الأحيان [٤٢]

الواردات والرواتب :- فرضت الخارطة القبلية لقضاء الديوانية التي افرزت بيئة عشائرية تعتمد الزراعة والثروة الحيوانية في مجمل الحياة اليومية ، ان تهتم في جباية الضرائب منها فكانت هنالك الاموال الاميرية على المحاصيل الزراعية الشتوية والصيفية [٤٣] وهكذا حرصت قائمقامية قضاء الديوانية على تشجيع روساء الوحدات الادارية التابعة لتحصيل البقايا المالية في مناطقهم ذات البيئة العشائرية، بوصفها دليلا على قدرة رئيس الوحدة الادارية وشاهدا على قابليته في اداء وظيفته وكان التنويح بمنحهم مكافئات مالية مجزية لدى انجازهم هذه المهام. [٤٤]

دليلا قاطعاً على اهمية هذا المورد الاساس لقد سجلت المدخولات الشهرية للموظفين الذي ارتقت رواتبهم بفعل خدماتهم السابقة او المعينون حديثا حالة اشرت تفاوتا في المورد الشهري وفقا للمركز الوظيفي وطبيعة الخدمات المؤداة وكان طبيعيا ان نعكس هذه المزايا واقعا اداريا محلياً يؤشر سياقا حتميا يفرضه واقع المسلك الوظيفي من منطلقاته الشمولية والخصوصية . [٤٥]

وهكذا اضحى الكادر الوظيفي في مركز قضاء الديوانية يتقاضى اعلى مخصصات مالية محلية بلغت (٨٥٠ ربية) (٦٣.٧٥٠ دينار) موزعة بين القائمقام (٤٥٠ روبية) (٣٣.٧٥٠) وكاتب التحرير (مدير التحرير) (١٥٠ ربية) (١١.٢٥٠دينار) ومعاون التحرير (١٠٠ ربيه) (٧.٥٠٠دينار) فضلا عن امين الصندوق (١٥٠ ربية) (١١.٢٥٠دينار) [٤٦]

وكان طبيعيا ان تؤشر رواتب موظفي النواحي التابعة مبالغ اقل يفرضها واقعها الاداري تراوحت بين (٤٥٠ ربية) (٣٣.٧٥٠ دينار) و (٥٠٠ ربية) و (٣٧.٥٠٠ دينار) توزعت بين رواتب مدير الناحية (٣٥٠ ربية) (٢٦.٢٥٠ دينار) وكاتب الناحية (١٠٠ ربية) (٧.٥٠٠دينار) باستثناء كاتب ناحية الرميثة الذي جعلت منه خدماته السابقة واحداً من اوائل الذين يتقاضون راتبا قدره (١٥٠ ربية) (١١.٢٥٠ دينار) [٤٧]

وقد اوجب هذا السياق الذي اقر التخصيصات المالية الخاصة بالمدخولات الشهرية حتمية الاشارة الى الشعب التابعة بوصفها وخدات ادارية اصغر ، وتطلبت كل منها تخصيصات بلغت (٣٣٠ ربية) (٢٤.٧٥٠ دينار) موزعة بين مامور الشعب (٢٣٠ ربية) (١٧.٢٥٠ دينار) وكاتب الشعبة (١٠٠ ربية) (٧.٥٠٠) ([٤٨]) عدا شعبة المرادية التي بلغت تخصيصاتها (٢٧٥ ربية) (٢٠.٦٢٥ دينار) توزعت بين مامور الشعبة الذي حتمت حداثة تعينه ان يتقاضى (١٧٥ ربية) و (٢.٤٢٥ دينار) وكاتب الشعبة (١٠٠ ربية) (٧.٥٠٠) والقواسون الذين اشغلوا مواقع ثانوية يتقاضون رواتب اقل تتناسب ومراكزهم الوظيفية ذات الموقع الاقل اهمية في منظور السياق الاداري العام . وهكذا سجل (القولجي) موردا شهريا قدره (٧٠ ربية) و (٥.٢٥٠ دينار) فيما سجل القواس مورداً مالياً اقل من ذلك بكثير (٤٠ ربية) (٣.٠٠٠دينار)([٤٩])

الخاتمة

في وحدة ادارية عراقية من قبيل قضاء الديوانية احتل مركز القضاء مكان الصدارة في توجيه الاحداث المحلية سواء تلك التي تتصل بالاشراف المباشر على شؤون الموظفين ومعالجة قضاياهم او تلك التي تتعلق بمعالجة علاقات الادارة المحلية مع بيئة عشارية من قبيل الديوانية تعتمدها السلطات المحلية في جباية الواردات المالية وسجلت لها احداث الامس القريب مواقف مشرفة خلال ثورة عام ١٩٢٠ العراقية

وفي ظل هذه المؤشرات التاريخية من مطلقاتها الادارية والسياسية يمكن تفسير واقع السياقات الكامنة وراء تقليل عدد الوحدات الادارية التابعة على انها محاولة جادة لغرض الوجود وتكريس الجهد الممكن لمعالجة الحالات الناجمة عن مستجدات المنطقة .

وفي اتجاه اخر لهذا الواقع فان المشاركة العراقية في مفاصل الهيكل الادارية المحلي ومن مواقع متقدمة يعكس منظورا خاصا تتسع دلالاته في تاثير نمط اشمل بضمن منطلقات محلية وقطرية اقرتها سلطات الانتداب على وفق رؤية جديدة لتاريخ الشعوب الخاضعة التي حتمت اشرافا بريطانيا عاماً .

ولعل الدلالات المضافة التي تعتمد هيكلا محدودا من الموظفين العراقيين بعكس واقع تشكيلات ادارية مماثلة في وحدات ادارية اخرى وفي بلد كالعراق حديث العهد بشوؤن الادارة المتطورة ويؤشر منظور المشاركة العراقية في سياق التوجه نحو الادارة المدنية

المصادر:

(١) وهي ، بغداد ، البصرة ، الدليم ، ديالى ،كربلاء ، العمارة ، الموصل ، كركوك ، المشغل ، الحلة ، انظر عبد الرزاق الحسين ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط١ ، (بغداد – ١٩٨٨)، ص ٥٩ –٦٠ .

(٢) الحسين ، المصدر السابق ، ط١ ، ص ٦٠ .

(٣) ملفات وزارة الداخلية (م . د) ملف قضاء الديوانية ، رقم الملف ١ / ٢ ، تعميم مستشار لواء الحلة الى الاقضية التابعة ، رقم ١٣٣٣في ٢٨ اغسطس ، ١٩٢١ .

(٤) (م . د) مذكرة معاون مستشار لواء الحلة في الديوانية الى قائمقام الديوانية رقم ١٠٥ في ٢٩ اب ١٩٢١.

(٥) (م . د) مذكرة فائمقام قضاء الديوانية الى المعاون مستشار لواء الحلة في الديوانية رقم ٣٤٦ في ٦ اب ١٩٢١ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) (م . د) مذكرة قائمقام الديوانية الى مامور شعبة البدير رقم ١٧٧٦ في ٣١ كانون الاول ١٩٢١ .

(٨) (م . د) تعميم قائمقام قضاء الديوانية الى الوحدات الادارية التابعة رقم ١٧٧٩ في ٣١ كانون الاول ١٩٢١.

(٩) الحسني ، تاريخ الوزارات ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٨ .

(١٠) (م . د) تعميم مستشار لواء الحلة الى الاقضية التابعة رقم ١٣٣٣ في ٢٨ اب ١٩٢١ .

(١١) (م . د) تعميم معاون مستشار اللواء في قضاء الديوانية والشامية رقم ٣٣٧ في ١٢ تشرين الاول ١٩٢١.

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) (م . د) برقية مستشار لواء الحلة الى قائمقام الديوانية في ٨ اكتوبر ١٩٢١ .

(١٤) انظر بهذا الشان وداي العطية ، تاريخ الديوانية قديما وحديثا (النجف – ١٩٥٤) ص ١٦٨ – ١٩٨.

(١٥) انظر بهذا الصدد (م. د) ملف قضاء الديوانية الى مامور شعبة ناحية عفك رقم ١٧١٠ في ٢٤ كانون الاول ١٩٢١ وانظر اجازة مدير ناحية عفك لمدة خمسة ايام وفق مذكرة القائمقام رقم ١٤١٧ في٢١ تشرين الثاني ١٩٢١ .

(١٦) المصدر نفسه

(١٧) المصدر نفسه ، مذكرة قائمقام الديوانية الى مامور شعبة ناحية عفك رقم ١٧١٠ في ٢٤ كانون الاول ١٩٢١ وانظروا اجازة مدير ناحية عفك لمدة خمسة ايام وفق مذكرة القائمقام رقم ١٧١٣ في ٢٤ كانون الاول ١٩٢١ .

(١٨) المصدر السابق ، مذكرة قائمقام الديوانية الى متصرف لواء الحلة رقم ١٤١٧ في تشرين الثاني ١٩٢١ .

(١٩) المصدر نفسه .

(٢٠)انظر ما يلي ذلك في البحث

(٢١) انظر ما يلي ذلك في البحث

(٢٢) انظر ما يلي ذلك في البحث

(٢٣) بشان دور الديوانية في ثورة العشرين ، انظر : عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، صيدا ، ١٩٣٨.

(٢٤) بشان هذه المناصب انظر (م . د) ملف قضاء الديوانية رقم الملف ٢/١ مذكرة قائمقام قضاء الديوانية الى متصرف لواء الحلة رقم ١٦٠٥ في كانون الاول ١٩٢١ .

(٢٥) بشان السوابق الادارية لمدير ناحية عفك وبقية مدراء النواحي انظر المصدر نفسه .

(٢٦) بشان تراكم الخبرة الوظيفية لمامور شعبة الرميثة وبقية ماموري الشعب انظر المصدر نفسه .

(٢٧) انظر (م . د) ملف قضاء الديوانية رقم الملف ٢/١ الجدول الملحق بمذكرة قائمقام الديوانية الى متصرف الحلة رقم ١٤١٧ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢١

(٢٨) انظر المصدر نفسه .

(٢٩) (م .) تعميم القائمقام الى الوحدات الادارية التابعة رقم ١٠٧٥ في ١٠ تشرين الاول ١٩٢١ .

(٣٠)(م . د) تعميم القائمقام الى مدراء النواحي الدغارة الرميثة عفك وماموري شعبتي الشافعية والفوار رقم ١٥٤٠ في كانون الاول ١٩٢١

(٣١) انظر المادة (٧٣) من تعليمات وزارة الداخلية المنشورة في الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية) (بغداد)العدد (٤) في ١٥ نيسان ١٩٢٠ .

(٣٢)المصدر نفسه .

(٣٣)المصدر السابق ، مذكرة مستشار لواء الحلة الى قائمقام قضاء الديوانية رقم ١٠٥ في ٢٩ اب ١٩٢١ حول توكيل مدير ناحية عفك وكالة مديرية ناحية البدير المستحدثة .

(٣٤)المصدر السابق مذكرة القائمقام الى مامور شعبة ناحية عفك رقم ١٧١٠ في ٢٤ كانون الاول ١٩٢١

(٣٥)المصدر السابق مذكرة قائمقام الى مامور ناحية عفك رقم ١٧١١ في ٢٥ كانون الاول ١٩٢١

(٣٦)بشان الحالتين ، انظر المصدر السابق ، مذكرة القائمقام الديوانية الى قائمقام الهندية رقم ١٤١٠ في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢١ ومذكرة قائمقام الديوانية الى مدير ناحية عفك رقم ١١٨٠ في ٢٣ تشرين الاول ١٩٢١ .

(٣٧)المصدر السابق ، مذكرة قائمقام الى ماموري الشعب رقم ٧٤٧ في ٦ ايلول ١٩٢١ .

(٣٨)المصدر السابق ، مذكرة معاون مستشار الحلة في قضاء الديوانية والشامية رقم ٣٤٣ في ١٧ تشرين الاول ١٩٢١

(٣٩)المصدر السابق هامش معاون المستشار الى مدير ناحية قضاء الديوانية على اصل طلب في تشرين الاول ١٩٢١

(٤٠)المصدر السابق مذكرة قائمقام الى مامور ناحية عفك رقم ١٧١١ في ٢٥ كانون الاول ١٩٢١

(٤١) انظر المصد السابق للاطلاع على الجدول الذي يحتوي ارقام البنادق واسماء القولجية الذين استلموها في ٨ تشرين الثاني ١٩٢١ .

(٤٢) المصدر السابق ، مذكرة قائمقام الديوانية الى مامور شعبة الشافعية رقم ١٤٠٣ في ١٩ تشرين الاول ١٩٢١ ..

(٤٣) بشان السياقات الادارية والتخصيصات المالية انظر على سبيل المثال المصدر السابق ، هوامش مدير مالية قضاء الديوانية على المذكرات المرفوعة الى القائمقام من قبل مامور شعبة المرادية رقم ١١ في ٢٤ ايلول ١٩٢١ ومذكرة كاتب شعبة الدغارة في ٢٨ ايلول ١٩٢١ .

(٤٤)المصدر السابق ، مذكرة مامور شعبة المرادية الى القائمقام رقم فوق العادة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢١ .

(٤٥) ورد في مذكرة قائمقام الى وكيل مدير ناحية عفك (..... ان ان تبذل جهدكم واستطاعكم في استحصال البقايا في منطقتكم وارسالها في مدة وكالتكم لتكون اقوى شاهد ودليلا على اقتداركم المنوه به ولا شك تنالون بذلك المكافأت والسلام عليكم) انظر مذكرة قائمقام الى مامور مالية عفك الذي تولى وكالة مدير الناحية رقم ١٧١٠ في ٢٤ كانون الاول ١٩٢١.

(٤٦)انظر ما يلي ذلك في البحث

(٤٧) انظر (م . د) ملف قضاء الديوانية رقم ٢/١ مذكرة قائمقام الديوانية الى مستشار لواء الحلة رقم ٩٨٩ في تشرين الاول ١٩٢١

(٤٨)المصدر نفسه .

(٤٩) المصدر نفسه